الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
28 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد نيانغ ..... (السنغال)

ثم: السيدة فيشر-تسين (نائبة الرئيس) ..... (إسرائيل)

المحتويات

البند 21 من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18145 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:00

البند 21 من جدول الأعمال: 21 من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/74/69–E/2019/12)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (A/74/113)

1 – **السيدة أوتويكامانو** (وكيلة الأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): في سياق تقديم تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014–2024" (A/74/113)، قالت إن التقرير يركز على تقييم التقدم المحرز ويبرز التحديات المتبقية. كما يتضمن توصيات للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا خلال السنوات الخمس المقبلة.

2 – وأضافت أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية غير الساحلية انخفض بين عامي 2014 و 2017، حيث أنه بلغ 15 في المائة فقط من المتوسط العالمي في عام 2017. وفي حين سُجل تقدم في إطار المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فإن الوضع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية يتطلب القيام باستثمارات من أجل تزويدها بإمكانات العبور لتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ظل معدل تصديق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على الاتفاقيات الدولية منخفضا نسبياً، باستثناء اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، الذي صدق عليه 27 بلدا من بلدان المرور العابر و 24 بلدا من أصل 26 من البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

3 – ووضعت مبادرات هامة على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والمتعدد الأطراف لدعم المرور العابر، بما في ذلك قانون جمركي جديد اعتمده الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ واتفاق ممر العبور الذي وقعت عليه أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند؛ ومنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية؛ واتفاق النقل النهري في الممر المائي باراغواي – بارانا، الذي وقعت عليه البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في أمريكا اللاتينية.

4 – وفي حين أُحرز بعض التقدم في تحسين نوعية البنى التحتية اللازمة لتعزيز شبكات الربط بين البلدان النامية غير الساحلية، لا تزال ثمة تحديات ماثلة. وعلى الرغم من أن حصة تلك البلدان من النقل الجوي العالمي للبضائع قد ازدادت بين عامي 2014 و 2017، فإن الكثافة التقديرية للسكك الحديدية والطرق المعبدة فيها تظل أقل بكثير من المتوسط العالمي. وتشمل التحديات الرئيسية للممرات المائية الداخلية انخفاض مستويات المياه خلال فترات الجفاف؛ وتراكم الطمي؛ والقيود المتصلة بتطوير البنى التحتية للموانئ؛ ومسائل تتصل بالتشغيل والإدارة والتنظيم.

5 – وقد زادت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية بين عامي 2014 و 2017؛ ومع ذلك، لا تزال تلك البلدان متخلفة عن الركب مقارنة بالمتوسط العالمي، وما زالت الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في الحصول على الكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية كبيرة. ومع أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في تلك البلدان ارتفعت من 17,3 في المائة في عام 2014 إلى 25,7 في المائة في عام 2017، فإن هذه النسبة تظل أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 48,6 في المائة، ويعزى ذلك إلى عوامل منها التكلفة المفرطة للوصول إلى شبكات النطاق العريض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، استنادا إلى حصتها من الصادرات العالمية من البضائع، هي دون نسبة 1 في المائة من الصادرات العالمية. ومما يثير القلق أن صادراتها تتألف أساسا من السلع الأولية.

6 – ويُعد تيسير التجارة مجالا من مجالات العمل الرئيسية. ويُقدر معدل تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية للالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة بحوالي 34 في المائة على الرغم من المجموعة الواسعة من التدابير المتخذة لتحقيق ذلك الغرض. ومن مجالات العمل الاستراتيجية الأخرى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي. إلا أن متوسط عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تعد البلدان النامية غير الساحلية أطرافا فيها ارتفع من 3,34 إلى 3,91 فقط بالنسبة إلى كل بلد خلال فترة الاستعراض.

7 – ويظل التحول الاقتصادي الهيكلي محدودًا. أما متوسط القيمة المضافة لمساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية، فقد ارتفع ارتفاعا طفيفا بين عامي 2014 و 2017، ويعتمد 26 من تلك البلدان على السلع الأساسية. علاوة على ذلك، إن الافتقار إلى التنويع يجعل تلك البلدان

عرضة للصدمات في معدلات التبادل التجاري ويحد من قدرتها التنافسية. وفي حين زادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تلك البلدان بين عامي 2014 و 2017، ومثلت 17,2 في المائة من إجمالي هذه التدفقات إلى البلدان النامية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت من 28,7 بليون دولار في عام 2014 إلى 22,7 بليون دولار في عام 2017، واستُخدمت أساسا في قطاع الصناعات الاستخراجية.

8 - وكان التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا محدودا. لذلك من الضروري مد البلدان النامية غير الساحلية على نحو مستمر ومعزز بالاستثمار والمساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات؛ وزيادة التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛ وتعزيز التكامل الإقليمي؛ وحشد تمويل إضافي للبلدان النامية غير الساحلية وزيادة الجهود الرامية إلى معالجة مواطن الضعف الداخلية والخارجية.

9 - **السيدة ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): متحدثة باسم مجموعة الـ 77 والصين، قالت إن أقل البلدان نموا حققت تقدماً في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل إسطنبول) من حيث إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن الفجوات القائمة لا تزال كبيرة. وإن التحديات والأزمات، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتراجع في التقدم المالي والفجوة الرقمية المتنامية، تزيد من تفاقم التحديات الهيكلية التي يواجهها 47 بلداً من أكثر البلدان ضعفا في العالم وتشكل تهديدًا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وقد أدى تجدد التقلبات الاقتصادية إلى ارتفاع نسب الاستدانة وإلى حالة مديونية حرجة، حيث زاد مجموع أرصدة الديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ككل بأكثر من الضعف بين عامي 2009 و 2018، مما أدى إلى إدراج 12 بلدا من أقل البلدان نموا في القائمة نظرا لوجود احتمال كبير بأن تواجه حالة مديونية حرجة و5 بلدان باعتبارها تواجه بالفعل حالة مديونية حرجة. وبينما ترحب المجموعة بالزيادة المحققة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 5 في المائة خلال الفترة 2015-2018، فإنها تشعر بالقلق لأن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً قد انخفضت بنسبة 2,7 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2018، وظلت أقل بكثير من الغاية التي حددتها الأمم المتحدة والمتمثلة في تخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك المساعدة.

11 - وترحب المجموعة بالعرض المقدم من حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتتطلع إلى موافقة الجمعية العامة على عقد هذا المؤتمر خلال دورتها الرابعة والسبعين. وتتقدم المجموعة بالشكر إلى جميع الشركاء على انخراطهم وتعاونهم المتواصلين في إطار التحضير للمؤتمر، مكررة دعوتها إلى تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للمؤتمر بهدف تمكين المشاركة الفعالة لجميع أقل البلدان نمواً.

12 - واسترسلت قائلة إن للبلدان النامية غير الساحلية احتياجات وتحديات إنمائية خاصة ناجمة عن موقعها غير الساحلي وبعدها عن الأسواق العالمية ومعوقاتها الجغرافية التي تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر عملية التنمية المستدامة فيها بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية وتعرضها للآثار الضارة لتغير المناخ. ويتسم تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة في البلدان النامية غير الساحلية بأهمية بالغة للحد من ارتفاع التكاليف التجارية، وتحسين القدرة التنافسية، وتمكين تلك البلدان من الاندماج بالكامل في السوق العالمية.

13 - **السيد أريورلا راميريز** (باراغواي): متحدثاً باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم صوب تنفيذ برنامج عمل فيينا، فإن ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية مجتمعين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وإن تنفيذ الأولويات المحددة في برنامج عمل فيينا في الوقت المناسب وعلى نحو فعال أمر أساسي لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن الصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، تؤدي دورًا هاما في هذا الصدد.

14 - وقد حددت المجموعة عدة مجالات رئيسية للتعجيل بتحقيق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك ضرورة زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الموثوقة والمرنة وتحسين الاتصال الإلكتروني من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل التجارة الدولية محركاً للتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والحد من الفقر، لذلك فمن دواعي القلق أن تظل مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية دون نسبة 1 في المائة. وعلى الرغم من أن برنامج

عمل فيينا لم يحدد تغير المناخ كأولوية، فإن البلدان النامية غير الساحلية تعاني من أثره على البنية التحتية والقدرة التنافسية الاقتصادية والإنتاج، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن الغذائي.

15 - وتدعو المجموعة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين إلى المشاركة بنشاط في استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا. والتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا لن يكون ممكنا إلا من خلال تحسين وتعزيز الشراكات والتحالفات والحلول المبتكرة.

16 - **السيد أمدي** (إثيوبيا): متحدثا باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، قال إنه رغم التقدم المحرز نحو تحقيق بعض أهداف برنامج عمل فيينا، لا تزال ثمة تحديات ماثلة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً بنسبة 5 في المائة في عام 2018، لكن من المتوقع أن ينخفض ليصل إلى 4,6 في المائة في عام 2019. وفي حين أن معدل الفقر المدقع تراجع في عام 2015، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفع في الفترة بين عامي 2011 و 2017، وحوالي 80 مليون شخص في أقل البلدان نمواً يعانون من أزمة غذائية. وتشير احتمالات النمو الحالية إلى أن أكثر من 30 في المائة من سكان تلك البلدان سيظلون يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030.

17 - في ضوء ازدياد عدد أقل البلدان نموا التي تستوفي الشروط الدنيا للخروج من تلك الفئة، تدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لتلك البلدان كي يكون خروجها من تلك الفئة أمرا مستداما ولا رجعة فيه.

18 - وعلى الرغم من أن التحول الهيكلي يمثل الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول، فقد أحرز تقدم ضئيل للغاية في هذا المجال. ومما يزيد من تعقيد القيود الهيكلية التي تواجهها حاليا أقل البلدان نموا سلسلة من اتجاهات كبرى بدأت تنتشر وتحديات ناشئة، بما في ذلك تغير المناخ والديناميات السكانية وعدم المساواة السائدة والتكنولوجيات الرائدة والتوسع الحضري السريع. وفي ضوء الصعوبات الكبيرة المصادفة في التصدي لتلك التحديات، ثمة خطر كبير من زيادة تهميش أقل البلدان نمواً في حال عدم اعتماد السياسات وتدابير الدعم المناسبة.

19 - وأضاف أن تغير المناخ قد أدى بالفعل إلى ارتفاع درجة حرارة العالم بنحو درجة مئوية واحدة. ويشير التقرير الصادر مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن زيادة بمعدل نصف درجة مئوية في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة سيكون لها آثار مدمرة على كوكب الأرض، مع تأثر البلدان الضعيفة بها على نحو غير متناسب. لذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات طموحة على جميع المستويات كي ينحصر الاحترار العالمي في 1,5 درجة مئوية. ودعا الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزامهم بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من خلال الصندوق الأخضر للمناخ، قائلا إن أقل البلدان نمواً تعهدت مؤخرًا باتخاذ تدابير طموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

20 - وعلى الرغم من التنويه بالطفرة في التكنولوجيات الحديثة التي شهدتها الآونة الأخيرة، فإن المجموعة تشعر بقلق عميق لأن الفجوة الرقمية المتنامية بشكل سريع قد تؤدي إلى زيادة تخلف أقل البلدان نموا عن الركب. وفي هذا الصدد، تدعو إلى زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات وتبادلها.

21 - ومن المرجح أن يزيد عدد السكان في أقل البلدان نمواً بمعدل الضعف بحلول عام 2050، مما يفاقم الصعوبة التي تواجهها تلك البلدان في توفير الخدمات الأساسية والعمالة الكاملة والمنتجة للعدد المتزايد من سكانها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة متنوعة من العوامل تعيق الجهود المبذولة لتعبئة الموارد محلياً. وقد شهدت الإيرادات الحكومية في أقل البلدان نمواً ركودا بنسبة 19 في المائة تقريبا وتعرضت الشراكات العالمية لضغوط شديدة وتراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عام 2018. وقد أقرت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن قدرا أقل من المساعدة الإنمائية الرسمية يخصص لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، بالرغم من اشتداد حاجتها إليها.

22 - ولم تتمكن أقل البلدان نموا من الاستفادة بشكل مجد من النظام التجاري العالمي، ويظل حجم صادراتها أقل بكثير من هدف زيادة حصتها من الصادرات العالمية بمعدل الضعف. كما تظل أرصدة الديون الخارجية تمثل تحديًا كبيرًا، حيث أن خمسة من البلدان السبعة التي تعاني من حالة مديونية حرجة هي من أقل البلدان نمواً. وتدعو المجموعة الشركاء في التنمية إلى اعتماد تدابير فعالة لإلغاء جميع الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا.

23 - **السيد فانسوريفونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية):متحدثا باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا، قال إن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية قد أحرزت تقدماً في تنفيذ برنامجي

عمل اســـطنبول وفيينا، لكنها ما زالت تواجه معوقات كبرى في تحقيق التنمية وطنية، بما في ذلك الفقر و تدني القدرة الإنتاجية والاعتماد على الصادرات من السلع الأساسية والطابع البدائي لتحولها الاقتصادي ومحدودية فرص الوصـــول إلى الأســـواق والاختناقات في مجال النقل والضـــعف الشـــديد في مواجهة الصـــدمات الخارجية وآثار تغير المناخ ومحدودية الموارد المالية. ويجب إيلاء أولوية خاصـــة لتلك البلدان لأنه من غير المرجح التغلب على هذه التحديات دون مساعدة دولية.

24 - واعترافا منها بالفجوات الإنمائية الموجودة داخل منطقتها وبالفوائد المحتملة لتعميق التكامل الإقليمي، قامت الرابطة بإنشـــاء الجماعة الاقتصادية التابعة لها في عام 2015 من أجل تعزيز التكامل الاقتصـــادي الإقليمي وتيســـير التدفقات الحرة للتجارة والاســـتثمار واليد العاملة الماهرة؛ وبوضع الخطة الرئيسية لتحقيق التواصل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وبتنفيذ مبادرة خطة العمل الثالثة لتحقيق التكامل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التواصل الإقليمي وتضييق الفجوة الإنمائية بين الدول الأعضـــاء في الرابطة؛ ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شـــرق آســـيا لعام 2025، التي تهدف إلى إنشـــاء اقتصـــاد تنافســـي أكثر تكاملا في بلدان رابطة أمم جنوب شـــرق آســـيا. وبغية تحقيق هذه الأهداف، تواصـــل الرابطة تعزيز الشـــراكات الاقتصـــادية لتحقيق اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي.

25 - واعترافا منها بضـــعف أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصـدمات الخارجية، عملت الرابطة على معالجة مسألة تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. وفي هذا الصدد، تعرب عن تقديرها الكبير للدعم المقدم من الأمم المتحدة من خلال خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث. وتدعو الرابطة الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســـاحلية في مجالي التخفيف والتكيف من أجل التصدي للآثار المدمرة لتغير المناخ على تنميتها العامة.

26 - **السـيد ماسـلوف** (الاتحاد الروسـي): قال إن تقديم المسـاعدة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســاحلية على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ينبغي أن يكون محور تركيز المجتمع الدولي في وقت أصـبح فيه النمو الاقتصـادي مقيدا بسـبب ارتفاع مسـتويات الديون، والأثر الســـلبي لتغير المناخ والهجرة غير القانونية والتوســـع الحضـــري الســـريع والحروب التجارية. ويمكن للإمكانات الهائلة لتلك البلدان من حيث الموارد البشرية والطبيعية أن تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

27 - وأوضـح أن الاتحاد الروسـي يؤيد الخطوات التي تتخذها أقل البلدان نموا لوضـع وتنفيذ اسـتراتيجيات وبرامج إنمائية وطنية تمشـيا مع برنـامج عمل إســـطنبول. ومن المجـالات ذات الأولويـة تعزيزُ القدرة الإنتاجية، بالدرجة الأولى عن طريق تنفيذ إصـــلاحات هيكلية من أجل تنويع الاقتصادات. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة العمالة وتوسيع نطاق السلع والخدمات التي تنطوي على عنصر تكنولوجي أكبر.

28 - ومضـــى يقول إن الاتحاد الروســـي يعلق أولوية عالية على مســـاعدة أقل البلدان نموا ويرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام 2021. ويعمل بلده على تنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصـــادية وإنســـانية كبرى في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في مجال التعليم والرعاية الصـــحية، وعلى زيادة إمداداته من الأغذية، ومنح أفضليات تجارية، والمشاركة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويعمل أيضـــا على أســـاس ثنائي ومتعدد الأطراف لتخفيف عبء الديون على أشـد البلدان فقرا. وفي العام الماضـي، خصـصـت حكومة الاتحاد الروســـي 1,36 بليون دولار لمشـــاريع التنمية الدولية. وعلى مدى الخمســة عشـر عاما الماضـية، شـطبت ما مجموعه 20 بليون دولار من الديون المستحقة على أقل البلدان نموا.

29 - وأعرب عن ترحيـب وفـد بلـده بقرار الجمعيـة العـامـة عقـد اسـتعراض رفيع المسـتوى لمنتصـف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا في كانون الأول/ديســـمبر 2019. ويتطلع وفد بلده إلى إجراء اســـتعراض يؤدي فيه الحوار البناء وتبادل الخبرات إلى حلول ملموســـة ترمي إلى التعجيل بتنفيذ برنامج العمل. وقد قدم الاتحاد الروســـي 000 300 دولار لعقد مناسبات تتصل باستعراض منتصف المدة.

30 - واســـتطرد قائلا إن تعزيز الاتصـــالات في مجال النقل أمر أســـاســـي لتنمية التجارة والتعاون الصـــناعي والتبادلات في جميع المجالات. ويعمل الاتحاد الروسي على تهيئة الظروف اللازمة لتحسين المرور العابر، بسبل منها خفض التكاليف الباهظة. وبالنظر إلى موقع بلده الجغرافي الفريد، فإنه يشـكل حلقة وصـل هامة في البنى التحتية للنقل في المنطقة الأوروبية الآسيوية، ويساعد على إنشاء نظام عالمي لعمليات المرور العابر من خلال العمل مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية ذات الصـــلة. ففي إطار مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى، على سبيل المثال، سيتم ربط منغوليا

والمقاطعات الشمالية الشرقية من الصين بمراكز النقل الرئيسية في الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا.

31 - **السيد مولا** (إندونيسيا): قال إنه على الرغم من أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية قد حققت تطورات هامة نحو تنفيذ برنامجي عمل إسطنبول وفيينا، فإنها تتأثر بشكل غير متناسب بالتحديات البيئية، وحالات الطوارئ الصحية، والكوارث الطبيعية، والفقر، والجوع، وبطالة الشباب، والقيود المتصلة بالتجارة والاستثمار. وسيظل ما مجموعه 30 في المائة من سكان أقل البلدان نموا في فقر مدقع بحلول عام 2020؛ وظلت حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية عند نسبة 0,95 في المائة فقط في عام 2018؛ وظلت نسبة 80 في المائة من أقل البلدان النامية تعتمد على السلع الأساسية. ولذلك، فينبغي لأقل البلدان نموا أن تحرز على وجه السرعة تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

32 - واسترسل قائلا إن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن تؤدي دورا هاما في بناء القدرة الإنتاجية وتوفير الدعم الحاسم لتحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً وخروجها من فئة أقل البلدان نموا. وينبغي أن يستمر تقديم الدعم بعد الخروج من تلك الفئة من أجل كفالة اتخاذ تدابير للانتقال السلس وتجنب تعطيل الخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية.

33 - ومع اقتراب موعد استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، توجد تحديات رئيسية تواجه البلدان النامية غير الساحلية، من بينها استمرار انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل منها، الذي بلغ 2,8 في المائة في عام 2016، وحقيقة أن حصتها من التجارة العالمية في البضائع ظلت دون نسبة 1 في المائة. ويتيح استعراض منتصف المدة فرصة قيمة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تقييم وتبادل أفضل الممارسات ووضع توصيات من أجل تعزيز البنى التحتية المادية وغير المادية اللازمة للتعجيل بتحقيق تكاملها الاقتصادي.

34 - **السيد نعيمي** (أفغانستان): قال إن التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية سيوفر المقياس الحقيقي للتنفيذ الناجح لخطة عام 2030. ولذلك، يلزم اتباع نهج متوازن ومتكامل في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها تلك البلدان وإيجاد أوجه تآزر بين خطط الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك خطة عام 2030، وبرنامجي عمل إسطنبول وفيينا وخطة عمل أديس أبابا.

35 - ومضى يقول إنه يلزم زيادة تعميم مراعاة خطة عام 2030 وغيرها من البرامج الإنمائية في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، بالإضافة إلى استراتيجيات التعاون الإقليمي. ويظل تطوير البنى التحتية في مجالات من قبيل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، تواجه أفغانستان والمنطقة المحيطة بها فجوة كبيرة جدا في مجال البنى التحتية، ينبغي معالجتها باستخدام نهج جماعي ومتكامل. وينبغي توجيه الاستثمارات نحو تنويع تعبئة الأموال من المصادر الخاصة والعامة، بما في ذلك الصناديق السيادية، والصناديق الإقليمية الجديدة، والمصارف الاستثمارية، وطرائق التمويل الابتكارية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والسلطة اتفاقات شراء الطاقة.

36 - **السيد مونيان** (ليسوتو): قال إنه لم يتبق سوى خمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وأقل من سنة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول بحلول الموعد النهائي في عام 2020، وبالتالي يلزم بذل جهود كبيرة لدعم البلدان غير الساحلية الأقل نمواً، بما فيها ليسوتو. كما أن أكثر الفئات السكانية والبلدان ضعفا معرضون لأن يُتركوا خلف الركب في سياق الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

37 - وقد أحرز بلده بعض التقدم نحو تنفيذ برنامجي عمل فيينا وإسطنبول عن طريق تعميم مراعاتهما في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية لليسوتو وغيرها من أطر السياسات. غير أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات المعاصرة، وتؤدي آثاره غير المسبوقة إلى إلقاء عبء غير متناسب على كاهل أكثر الدول ضعفا، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، أعاقت الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية المتكررة الإنتاجية الزراعية في سنوات الإبلاغ، وشهدت السنوات الأربع الماضية أعلى درجات حرارة على الإطلاق. وقد شهدت ليسوتو موجات غير مسبوقة من الجفاف أثرت تأثيرا كبيرا على الإنتاجية الزراعية للأسر المعيشية الريفية، التي تشكل أعلى نسبة من سكان البلد.

38 - وواصل بالقول إن موسم الزراعة في الفترة 2019/2018 اتسم بتأخر بدء هطول الأمطار، وبدرجات الحرارة البالغة الارتفاع، و ظروف الجفاف الناجمة عن النينيو، مما أدى إلى انخفاض إنتاج الذرة بنسبة 78 في المائة، وسوء حالة الماشية الذي أضر بجودة الصوف والمُخير. وقد رفع صندوق أقل البلدان نموا، في إطار اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن أن يحصل عليها كل بلد من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لاستراتيجية مرفق البيئة العالمية للبرمجة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لصالح صندوق أقل البلدان نموا، وبالتالي فإن وفده يدعو البلدان الرئيسية التي تصدر منها الانبعاثات إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة دعمها حتى عام 2020 وما بعده.

39 - وأعرب عن ترحيب ليسوتو بإنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، وعن أملها في أن تسهم هذه المنطقة الحرة في توسيع التجارة الدولية وتخفيض التكاليف المرتفعة للتجارة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا.

40 - **السيدة نافان - يوندن** (منغوليا): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية قصوى على استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وينبغي أن يسفر الاجتماع العالمي عن خريطة طريق طموحة وإعلان سياسي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل فيينا.

41 - وأشارت إلى أن حكومتها اتخذت تدابير استباقية تهدف إلى تحسين النمو الاقتصادي وتوسيع العلاقات التجارية وتيسير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وفي إطار برنامج الممر الاقتصادي بين منغوليا وروسيا والصين، الذي يعد مثالا جيدا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم التخطيط لما مجموعه 32 مشروعا رئيسيا في مجال البنى التحتية والطاقة وغير ذلك من مجالات الربط. وبذلت الحكومة أيضا جهودا كبيرة لتأمين الاستثمارات في ممر السكك الحديدية الرئيسي الذي يربط بين البلدان الثلاثة. وقد دعا رئيس منغوليا إلى إنشاء مؤسسة متعددة الأطراف لربط شبكات الكهرباء في شمال شرق آسيا، من شأنها أن توفر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه المنطقة دون الإقليمية.

42 - ومضت تقول إن بلدها وضع خريطة طريق للتعاون مع جيرانه الإقليميين لدفع عجلة التجارة في الطاقة النظيفة، سعيا إلى الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن بلدها على استعداد لتوفير ما يصل إلى 100 غيغاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للعملاء في الصين واليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي بحلول عام 2036.

43 - وأردفت قائلة إن منغوليا تساهم بمبلغ 000 100 دولار سنويا في مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي يعمل على تيسير الحوار العالمي وتقديم خدمات استشارية قائمة على الأدلة وتنظيم اجتماعات وحلقات عمل إقليمية ودولية. وأخيراً، حثّت الدول الأعضاء على دعم أنشطة هذا المجمع، وحثت البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصَدِّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمّع فكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية على أن تفعل ذلك.

44 - *تولت نائبة الرئيس، السيدة فيشر- تسين (إسرائيل)، رئاسة الجلسة.*

45 - **السيد الكواري** (قطر): قال إن أقل البلدان نموا تمثل طاقة هائلة من الموارد البشرية والطبيعية للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها وتحقيق النمو الاقتصادي في العالم. ويخصص بلده جزءا كبيرا من مساعداته الإنمائية الدولية لدعم هذه البلدان. وتتطلع قطر إلى استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي ستتعاون في إطاره مع كافة الشركاء للإسهام في المساعي المشتركة من أجل مواجهة التحديات. وقد أعلن أمير قطر مؤخرا عن مساهمة بلده بمبلغ 100 مليون دولار لدعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية للتعامل مع تغير المناخ. ويتطلع وفده إلى المشاركة في استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي سيتوج بعقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2019.

46 - **السيدة حمدوني** (المغرب): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في التغلب على التحديات التي تواجهها، لا سيما التحديات المتصلة بالأزمات المالية والمخاطر الطبيعية وأثر تغير المناخ. وإلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي تطبيق شروط التجارة تفضيلية واتخاذ تدابير ملموسة من أجل الإدماج الفعال لتلك البلدان في التجارة الدولية. وإدراكا منه للتحديات التي تصادفها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، استثمر المغرب في توطيد التعاون والروابط التجارية، وتبادل خبرته في مجالات تشمل البنى التحتية والكهرباء والطاقة المتجددة والزراعة والصيد البحري والتدريب المهني وتقديم المنح الدراسية وتمويل مشاريع التنمية المستدامة.

47 - وأضافت أن المغرب استضاف الاجتماع الإقليمي الأفريقي لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي شدد المشاركون خلاله على الحاجة إلى بناء قدرة إنتاجية مستدامة وتنافسية،

وتنويع الصادرات، وإنشاء نُظم نقل مستدام، والاستثمار في التحول الاقتصادي الهيكلي للبلدان النامية غير الساحلية.

48 - **السيد عدنان** (ملديف): قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، يتعين على البلدان مضاعفة جهودها للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهدافه. ومن هذا المنطلق، فإن من دواعي القلق أن عدد البلدان المانحة التي تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم أقل البلدان نموا قد انخفض في السنوات الأخيرة. كما أن تعرض هذه البلدان بشكل متزايد للصدمات الخارجية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستويات الديون هما أيضا مدعاة للقلق، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

49 - ومضى يقول إنه في حين تواجه ملديف تحديات عقب رفعها من قائمة أقل البلدان نموا في عام 2011، فإنها تود دائما الإعراب عن امتنانها وتقديرها للشركاء الذين استثمروا في قدراتها البشرية ومواردها المادية. وبالمثل، ينبغي للبلدان الشريكة أن تقدم دعمها للبلدان التي هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا وأن تيسر انتقالها السلس. وفي الفترة التمهيدية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، أعرب عن أمل وفد بلده في إيلاء اهتمام كاف للتحديات الجديدة والناشئة، ولتوفير استثمارات واسعة النطاق من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، والتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نموا. وثمة حاجة ملحة إلى مزيد من العمل المناخي، ووضع أهداف طموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ لبلوغ هدف قصر الاحترار على 1,5 درجة مئوية وتمويل التكيف مع تغير المناخ.

50 - لذلك، يتعين أن تكون المؤسسات المالية الدولية أكثر تجاوباً ومرونة عند النظر في طلبات الحصول على التمويل الميسر المقدمة من أقل البلدان نمواً والبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وينبغي لها أن تزيد من مواءمة سياساتها المتعلقة بالإقراض مع خطة عام 2030. واختتم بيانه قائلا إن محنة البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة تتطلب دراسة متأنية ودعماً مستمراً من منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمؤسسات المالية، وكذلك إيجاد حلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها.

51 - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن العديد من أقل البلدان نموا تسعى إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا باعتبار ذلك هدفا رئيسيا من أهداف استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ومن المشجع أن يكون 12 بلدا من تلك البلدان، بما فيها بنغلاديش، قد بلغت مراحل مختلفة من عملية الخروج من تلك الفئة. ويعكس الخروج من تلك الفئة الإنجازات الملموسة المحققة من حيث التقدم الاجتماعي الاقتصادي والقدرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات، ولكن ثمة تخوف بين الدول من أن يكون لفقدان الفوائد تأثير سلبي على عملية التنمية الناشئة فيها. وبالتالي، فمن الضروري اعتماد آلية رسمية لرصد تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي خرجت . من تلك الفئة

52 - واستطرد قائلا إن خروج بلد ما من فئة أقل البلدان نموا يعني أنه قد حقق مستوى معينا من التنمية الاقتصادية. ولذلك، ينبغي زيادة فرص وصول البلدان التي خرجت من تلك الفئة إلى آليات القروض غير الميسرة الإقليمية والمتعددة الأطراف وحصولها على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن للأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي دعم تلك البلدان لتمكينها من الحصول على رأس المال والاستثمار من القطاع الخاص، وينبغي لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أن تعزز وعيها بخروج البلدان من تلك الفئة. وبالنظر إلى أن أسواق رأس المال المحلية توفر فوائد للمقترضين والمستثمرين، بما في ذلك الحكومات، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم البلدان التي هي في طور الخروج من تلك الفئة في بناء تلك الأسواق أو تعزيزها لتمكينها من تعبئة المزيد من الموارد محلياً. وينبغي للأمين العام أن يدعو إلى تحسين فرص الحصول على التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للبلدان التي هي في طور الخروج من تلك الفئة

53 - وختم قائلا إنه في حالات الصدمات الخارجية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، مثل الصدمة التي تواجهها بنغلاديش في التعامل مع أكثر من مليون شخص من الروهينغيا المشردين قسراً، ينبغي تحديد كيفية التعويض عن الآثار السلبية لهذه الصدمات على أقل البلدان نمواً والبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا من خلال آليات لجبر الضرر أو التعويض.

54 - **السيدة أوروبيزا أكوستا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): أعربت عن رغبتها في تسليط الضوء على دور المنظمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من حيث تيسير إنشاء مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقالت إن المكتب أتاح لبلدان مثل بوليفيا تعريف المجتمع الدولي باحتياجاتها، والتشارك في البحث عن حلول

وخيارات بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية لشعوبها على قدم المساواة مع البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى البحر.

55 - وأضافت أن تنمية البلدان التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى البحر تظل محدودة. وفي حين أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية قد أحرز تقدما كبيرا صوب تحقيق إمكانية الوصول غير المقيد إلى البحر، فإن دولا أخرى لم تحقق ذلك. وقالت إن وفد بلدها، ابتغاء دعم تعددية الأطراف، يحث على الامتثال لاتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما المادة 11 منه.

56 - وأردفت قائلة إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدها تأثرت سلبا على مدى أكثر من قرن من الزمن من جرّاء عدم امتلاك منفذ فعال على البحر وفرض شركات القطاع الخاص تدابير لوجستية أحادية واحتكارية لمناولة البضائع البوليفية، فضلا عن ارتفاع تعريفات الموانئ والتكاليف الإضافية لتخزين البضائع البوليفية. وقالت إن حكومة بلدها تؤمن بأن الحوار الصريح والمثمر هو الطريق إلى حل النزاعات بشكل عادل بموجب المعايير الدولية السارية التي تحكم التعايش السلمي بين الدول.

57 - **السيدة لوو جين** (الصين): قالت إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو الهدف الرئيسي لخطة عام 2030، وهو أكبر تحد تصادفه البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. فعلى المجتمع الدولي بالتالي أن يوفر فعليا الدعم المالي والتقني والدعم في مجال بناء القدرات لتلك الدول، مع احترام المسارات الإنمائية التي ارتضتها لنفسها. وبالنظر إلى أن العديد من تلك البلدان هي بلدان غير ساحلية، وهو ما يعوق تنميتها، فلا بد أيضا من أن يدعمها المجتمع الدولي في تعزيز قدرتها على الترابط، وتحسين بنيتها التحتية، ودفع عجلة الارتقاء بالقطاع الصناعي والتحول الهيكلي.

58 - ووصفت التجارة بأنها أداة هامة للحد من الفقر وتحقيق التنمية. وبناء على ذلك، فعلى المجتمع الدولي أن يدعم نظاما تجاريا متعدد الأطراف محوره منظمة التجارة العالمية، وأن يصون الحق في معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، وأن يعارض بشدة نزعتي الانفرادية والحمائية، وأن يخلق بيئة دولية سليمة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة كي يتسنى لتلك البلدان الاندماج بشكل أفضل في سلاسل الإمداد والقيمة الصناعية العالمية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعميق الشراكات الإنمائية العالمية، على أن يكون التعاون بين بلدان الشمال والجنوب القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي. ويتعين على البلدان المتقدمة زيادة مساهماتها والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، في حين يتعين على البلدان النامية تعزيز الوحدة وتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

59 - وختمت حديثها بالقول إن الصين، بوصفها أكبر دولة نامية، طالما دعمت تنمية أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إعفاء تلك البلدان من الديون الحكومية الدولية المستحقة؛ وتوفير التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات دولية أخرى من خلال صندوق المساعدة التعاونية فيما بين بلدان الجنوب؛ وإرسال أفرقة طبية في أعقاب الكوارث الطبيعية الكبرى وحالات تفشي الأوبئة؛ وزيادة الاستثمار في تلك البلدان.

60 - **السيد ماديسا** (بوتسوانا): قال إن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه العديد من التحديات، من قبيل التكاليف التجارية الباهظة، وعدم كفاية الوسائل اللازمة لتنفيذ البرامج الإنمائية، وعدم كفاية البنى التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأضاف قائلا إن تلك التحديات قد تتفاقم جراء الآثار السلبية لتغير المناخ، ولكن يمكن التغلب عليها شريطة تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030.

61 - وأردف قائلا إن بوتسوانا خطت خطوات هامة نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا من خلال مواصلة التعاون الإقليمي بشأن مشاريع البنية التحتية لتحسين وصول البلد إلى الأسواق العالمية. وتشمل المشاريع المنجزة طريقا سريعا يربط بوتسوانا بجنوب أفريقيا وناميبيا، وجسرا بين بوتسوانا وزامبيا. وعلى الصعيد الوطني، تقوم حكومة بلده بشقّ طرق جديدة وإصلاح الطرق الموجودة لتيسير نقل السلع والخدمات عبر البلد. غير أن بوتسوانا، شأنها شأن العديد من البلدان النامية غير الساحلية الأخرى، لن تكون قادرة على الوفاء بالمواعيد النهائية لتنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030 دون تعزيز التعاون والشراكات على جميع المستويات. وقال إن حكومة بلده، اقتناعا منها بأن التكامل الإقليمي أمر حتمي للبلدان النامية غير الساحلية، قد وقعت على اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية وعلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

62 - وأشار إلى أن ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية لا يزال يعيش في فقر مدقع. وأنهى مداخلته بالقول إن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2019 يتيح فرصة لوضع مقترحات محددة من أجل التعجيل بالتنفيذ والوصول إلى من هم أكثر تخلفا عن الركب.

63 - **السيدة شاندا** (زامبيا): قالت إنه، على الرغم من إحراز بعض التقدم نتيجة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ برنامجي عمل إسطنبول وفيينا، لا يزال الكثير مما يتعيّن القيام به للقضاء على الفقر وتعزيز القدرات والتغلب على العقبات الكبرى التي تعوق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وأضافت قائلة إن تلك المسائل ينبغي أن تظل في صدارة أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تمكين تلك البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

64 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها أخذت أهداف وغايات برنامج عمل إسطنبول في الاعتبار عند وضع استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وأنها أحرزت تقدما ملحوظا نحو تحقيقها. وزادت حكومة بلدها من قدرة البلد على توليد الكهرباء عن طريق توسيع بنيتها التحتية وتنويع مصادر الطاقة لديها، مع التركيز بوجه خاص على الطاقة الكهرمائية. وحسّنت الحكومة أيضا البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما قلّص الفجوة الرقمية بين سكان الحضر والريف وعزز الشمول المالي. وأشارت إلى أن البلد ينتهج سياسة تجارية حرة، وأن الانفتاح في الأسواق يتزايد من خلال ترتيبات تجارية إقليمية فعالة. وقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة، وأُحرز تقدم كبير نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وذكرت أن حكومة بلدها تدعو إلى تعزيز التعاون والشراكة والتضامن من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وذلك دعما لأقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود إنمائية.

65 - وفيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، قالت إن حكومة بلدها أطلقت مؤخرا سياسة جديدة للنقل ستحول البلد إلى ممر عبور دولي يعمل بسلاسة. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها وظّفت استثمارات كبيرة في تحسين البنى التحتية للنقل البري والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية على مدى السنوات الخمس الماضية، على الرغم من أنها لا تزال تواجه تحديات بسبب ارتفاع تكلفة هذه المشاريع، وهي تعمل حاليا مع البلدان المجاورة لها على تنفيذ قواعد وسياسات للنقل وتدابير لتيسير التجارة متفق عليها بصورة متبادلة. كما عملت حكومة بلدها على تنويع الاقتصاد، الذي كان فيما مضى يعتمد اعتمادا كبيرا على إنتاج الفلزات البخسة، بسبل منها تعزيز تنمية قطاعات الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية والأحجار الكريمة. وكذلك فإنها تشجع التصنيع، وتحشد استثمارات القطاعين الخاص والعام في القطاعات الاستراتيجية، وتستحدث مناطق اقتصادية خاصة ومجمعات صناعية. وخلصت إلى القول إن زامبيا تدعو إلى تمتين الشراكات وتعزيز استثمارات القطاع الخاص لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وخطة عام 2030 في ذلك الصدد. وينبغي أيضا لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تقدم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية لدفع عجلة تنفيذ برنامج عمل فيينا.

66 - **السيد المزين** (الكويت): قال إن عددا من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة قد أحرزت تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن تلك البلدان لم تحقق النسب الإنمائية المستهدفة، كما أن البلدان المتقدمة لم تفِ بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك فلا بد من تعبئة تمويل إضافي ونقل تكنولوجيات بناء القدرات. ويتعين على الشركاء الإنمائيين مواصلة جهودهم لمساعدة تلك البلدان على تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، بوسائل منها تحسين أنظمة الإنذار المبكر.

67 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتواصل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بل ومضاعفتها، سواء من خلال تقديم المساعدات الفنية أو القروض الميسرة إلى 107 بلدان نامية. ويجب أن تتضاعف جهود الدول الأعضاء لضمان تنفيذ جدول أعمال عام 2030 وبرنامج عمل فيينا وإطار سِنداي، بسبل منها ضمان تلبية الحاجة المتزايدة إلى التمويل الإنمائي للبلدان النامية. وأعرب عن التزام الكويت بالعمل على بلوغ المستقبل الذي نصبو إليه جميعا من خلال مساعدة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة على تعبئة مواردها وبناء قدراتها. وأنهى كلامه بالقول إن الوقت قد حان لكي يتخذ المجتمع الدولي نهجا جديدا ولكي يفيَ بالالتزامات التي قطعها والإطار الزمني المتفق عليه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دور هام يؤديه في هذا الصدد وفقا لقرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

68 - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إنه من مصلحة جميع الدول الأعضاء كفالة المشاركة الهادفة لأقل البلدان نموا في بلورة المبادرات الدولية والإسهام في تنفيذها. وأضاف قائلا إن الهيئات المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة يمكن أن تصير نسيا منسيا ما لم تشارك البلدان التي تمثل ربع عدد الدول الأعضاء فيها مشاركة فعلية في أنشطتها.

69 - ومضى قائلا إن استعراضات تنفيذ اتفاقات التنمية الدولية ينبغي ألا تشمل التفاوض بشأن أهداف جديدة؛ إذ إن الأهداف الطموحة المحددة في نصوص مثل برنامج عمل إسطنبول وخطة عام 2030 لا تزال لها وجاهتها، وينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيقها. وينبغي وضع اتفاق عالمي يتناول نظام التجارة الدولية غير العادل الذي يقوض القدرة التنافسية لأقل البلدان نموا من خلال التعريفات الجمركية وإعانات التصدير والقواعد التقييدية لنظم شهادات المنشأ. وتعاني أقل البلدان نموا أيضا من الممارسات الصارمة المستخدمة في القطاع المالي الدولي، مثل ممارسة الحد من المخاطر وأعمال المصارف المراسلة. وينبغي أن يتم نقل التكنولوجيا والدراية الفنية بطريقة لا تعزز فحسب القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا، بل تعزز أيضا قدراتها في مجال البحث والتطوير، حتى تتمكن من وضع حلول خاصة بها للمشاكل المحلية.

70 - وأشار إلى أن لتغلب على التحديات الإنمائية لا يقوم على نهج حل واحد يناسب الجميع، فهي عموما تحديات محددة السياق. وقال إن جميع الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية وإنائية متسقة وفقا لأولوياتها الوطنية، وتحديد الكيفية التي يمكنها بها تحقيق التوازن في تخصيص الموارد لتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية المتنافسة.

71 - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة عن كفالة ألاّ ينقضيَ عقد آخر دون إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التنمية للجميع وخروج جميع الدول الأعضاء الواردة حاليا في القائمة من فئة أقل البلدان نموا. ومن الإنصاف أن تتحمل الدول التي تمتلك معظم الموارد المسؤولية الكبرى عن ضمان الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه أقل البلدان نموا. وستعود تنمية تلك البلدان بالفائدة على جميع الدول عن طريق التمكن من تنفيذ حلول مستدامة للمشاكل العالمية.

72 - **السيد شريف** (السودان): قال إن إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بطيئا. وأضاف أن سكان أقل البلدان نموا يتحملون النصيب الأكبر من المعاناة، كما أن الجهود الدولية المبذولة لمساعدتهم ليست طموحة بما فيه الكفاية. وكذلك فإن مبدأ تعددية الأطراف، وهو المبدأ الذي يستند إليه تنفيذ الاتفاقات الدولية، قد تعرض للضغوط. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة لتحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول بحلول الموعد المستهدف، وهو عام 2020، يتعين على تلك البلدان والجهات الشريكة لها في التنمية على حد سواء تكثيف جهودها. ولا تزال مجموعة من التحديات الهيكلية ماثلةً، منها ضيق قواعد الإنتاج والتصدير، وركود تدفقات التجارة والاستثمار، وتعثر الإنتاجية، والقصور في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وانتشار الفقر والجوع وسوء التغذية. وقد تفاقمت تلك العوامل بسبب تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ الصحية العامة، والنزاعات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع تدفقات رأس المال إلى الخارج. وفي غياب التغيرات الهيكلية، ستظل أقل البلدان نموا عرضة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

73 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي سيسهم في بناء القدرات التقنية في أقل البلدان نموا وفي تعزيز التحول الهيكلي. وختم كلامه بالإعراب عن الأمل في أن يبادر حلفاء السودان وشركاؤه في التنمية إلى مساعدته في الوقت الذي يبدأ فيه مرحلة جديدة من تاريخه السياسي سعيا إلى تحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية الشاملة.

74 - **السيد دورجي** (بوتان): قال إن بوتان، باعتبارها بلدا من البلدان غير الساحلية الأقل نموا، يساورها القلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفاقم عدم اليقين الاقتصادي الناجم عن التوترات التجارية، وازدياد التدابير الرامية إلى تقييد التجارة. وثمة حاجة ملحة إلى اتباع نُهج جديدة تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

75 - وفي حين يشكل تغير المناخ تهديدا للبشرية جمعاء، فإن البلدان المعرضة أكثر من غيرها للخطر المباشر هي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعاني بالفعل من الآثار المدمرة وغير المتناسبة لذلك التهديد الوجودي بشكل يومي. وتواصل بوتان إبداء قدر كبير من الطموح والتصميم في جهودها الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، شأنها في ذلك شأن الدول الضعيفة الأخرى التي كانت أقل البلدان إسهاما في أسبابه، وذكر أن بوتان هي حاليا البلد الوحيد في العالم الذي تقل فيه البصمة الكربونية عن مستوى انبعاثاته. فيجب على كل من الجهات الشريكة في التنمية والمجتمع الدولي ككل تحمل ما يقع عليه من مسؤولية تضامنية للتصدي للأزمة العالمية.

76 - وأردف قائلا إن بوتان شاركت بفعالية في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وينبغي أن يوفر الاستعراض والإعلان السياسي، الذي سيعتُمد كوثيقة ختامية له، الزخم اللازم للتعجيل بالعمل على المسائل المحددة كأولويات للسنوات الخمس المقبلة. ولا يزال يتعين عمل الكثير لتحقيق

الهدف المحدد في برنامج عمل إسطنبول والمتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام 2020. وتتطلع بوتان إلى الخروج من تلك الفئة في عام 2023، وفقا للجدول الزمني الذي أقرته الجمعية العامة في عام 2018، وقد وضعت خطة لتأمين انتقالها بشكل سلس ومستدام.

77 - **السيد ايسيتوف** (كازاخستان): قال إن حصة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات العالمية تقل عن 1 في المائة نتيجة بعدها عن مراكز النشاط الاقتصادي الرئيسية واعتمادها على البلدان المجاورة في النقل العابر للبضائع. وذكر أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من تخلُّف الهياكل الأساسية للنقل وارتفاع التكاليف التجارية وهي أيضاً الأكثر تضرراً من تغير المناخ ومن الأزمة الاقتصادية العالمية. وأفاد بأن المستوى المنخفض حالياً للتعاون الإقليمي يعيق تقدمها ويجب التصدي له. ورأى أن إقامة شراكة من أجل العمل تتسم بالجدية بين الدول المنضوية في تلك الفئات الثلاث ستكون قيِّمة في التصدي للتحديات المختلفة التي تواجهها.

78 - وتابع قائلاً إن تنفيذ برنامج عمل فيينا ينبغي أن يكون عنصراً يُشكِّل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ اتفاقات دولية هامة مثل خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وخطة عام 2030. ورأى أنه ينبغي للقطاع الخاص الاضطلاع بدور ريادي في الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية، وقال إن وفد بلده يدعو إلى تعزيز التنسيق في هذا الصدد بين الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمستثمرين من القطاع الخاص. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، الذي سيجتذب موارد تشتد الحاجة إليها لصالح البلدان المتخلفة عن الركب.

79 - وأشار إلى أن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي ستستضيفه كازاخستان في عام 2020، سيوفر فرصة للبلدان النامية غير الساحلية لكي تتكلم بصوت واحد بشأن التحديات التي تواجهها وتدعو إلى إيلاء الاعتبار لمصالحها في سياسات التجارة العالمية. وأكد أن لتدابير تيسير التجارة وتنويع ممرات النقل الدولية دورا جوهريا في تطوير نظم النقل واللوجستيات في البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، خفضت حكومته وقت نقل البضائع عبر كازاخستان إلى ما بين 13 و 15 يوماً وحسّنت كثيراً عمليات الاستيراد والتصدير والنقل العابر من خلال استحداث برنامج آلي لإدارة الجمارك، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأعرب عن استعداد كازاخستان لتبادل خبراتها في هذا الصدد.

80 - ورأى أنه لن يكون من الممكن تنفيذ برنامج عمل فيينا أو خطة عام 2030 في الوقت المحدَّد إذا ظلت وتيرة التقدم على حالها الراهنة. ولذا يجب أن يسفر استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا عن اعتماد وثيقة ختامية طموحة تكفل تقديم مساعدة مجدية إلى البلدان النامية غير الساحلية لبناء قدراتها الإنتاجية، وتوسيع نطاق إمكاناتها التجارية، وتوليد المزيد من فرص العمل اللائق، والقضاء على الفقر، والتصدي لأوجه اللامساواة.

81 - **السيد بهانداري** (نيبال): قال إن ثمة حاجة إلى مزيد من الإجراءات المركّزة لتعزيز التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن المجتمع الدولي لم يقطع حتى نصف المسافة نحو بلوغ الهدف المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام 2020. وذكر أن التوترات التجارية المتزايدة لا تقوِّض فقط المبدأ المتمثل في وجود نظام تجاري عالمي يتسم بالعدالة ويستند إلى قواعد، لكنها تؤثر أيضاً أشد التأثير على الفئات الأكثر تخلفاً بالفعل عن الركب. ورأى أنه من الضروري أيضاً سد الفجوة التكنولوجية، التي تُشكِّل عاملاً هاما آخر يتسبب في الفجوة الإنمائية. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب حكومته بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا.

82 - ومضى يقول إن بطء وتيرة تنفيذ الالتزامات في إطار برنامج عمل اسطنبول يدعو إلى التفكير وبذل جهود جديدة محدَّدة الأهداف وزيادة التعاون. ويجب أن يُؤخذ في الحسبان أن التنفيذ الناجح لخطة عام 2030 يتوقف إلى حد كبير على النتائج المحققة في أقل البلدان نمواً. ودعا إلى مواءمة الدعم المقدَّم مع أولويات البلد المستفيد من ذلك الدعم، وإلى التركيز على بناء القدرة الإنتاجية.

83 - وذكر أن نيبال استوفت معيارين من المعايير الثلاثة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، لكنها تجد صعوبة في استيفاء معيار نصيب الفرد من الدخل. ولذا فهي تكثّف جهودها الإنمائية من أجل كفالة استدامة عملية الخروج، حيث يتمثل هدفها المتوسط الأجل في أن تصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام 2030. وتحقيقا لهذا الغرض، تعمل نيبال على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وقوية. وأكد أن توفير الدعم المعزز والقابل للتنبؤ والمستمر

لأقل البلدان نمواً سيكفل عمليات انتقال سلسة ومستدامة من مركز أقل البلدان نمواً.

84 - وأفاد بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مجموعة معقدة من التحديات، تزداد تفاقماً بفعل الكوارث وتغير المناخ. وذكر أن وفد بلده يدعو إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً تاماً وفعالاً وفي الوقت المناسب وتقديم الدعم الكافي إلى مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية. وأكد أن جميع البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة تحتاج إلى الدعم الدولي المعزَّز من أجل كفالة الحصول على ما يلزمها من تمويل واستثمار للتغلب على التحديات المتصلة بضعف الهياكل الأساسية وضيق قواعد الإنتاج والتصدير وضعف القدرة على تكوين رأس المال وتدني إنتاجية عوامل الإنتاج.

85 - **السيد مونغ** (ميانمار): قال إن أقل البلدان نموا هي الأكثر تضرراً من التوترات التجارية ومن تراجع النمو الاقتصادي وتزايد اللامساواة والبطالة والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وأكد استحالة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ما لم تُتخذ إجراءات لتمكين أقل البلدان نمواً من التصدي لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، تشجع حكومته البلدان المانحة على استيفاء التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو منظمات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في التغلُّب على التحديات الأساسية التي تواجهها.

86 - وذكر أن وفد بلده يرحب بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا ويشجع البلدان المانحة على تقديم الدعم المالي الضروري لتفعيله. ودعا أيضاً الشركاء في التنمية إلى دعم تطوير قطاعات الطاقة في أقل البلدان نمواً، إذ أن أغلب تلك البلدان تعاني من محدودية فرص الحصول على الكهرباء على الرغم من كونها غنية بمصادر الطاقة المتجددة. وأشار أيضاً إلى ضرورة تهيئة بيئة دولية ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية، وهي الاستثمارات التي لا تزال نادرة في تلك البلدان.

87 - وأكد أن أقل البلدان نموا تعمل جاهدة، على الرغم من التحديات التي تواجهها، على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بدعم من شركائها في التنمية. ونتيجةً لذلك، استوفى عدد منها الآن، بما في ذلك ميانمار، معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. واسترسل قائلاً إن حكومته أدمجت غايات برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة في خطتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2018-2030، واعتمدت إصلاحات اقتصادية أفضت إلى النمو الاقتصادي السريع. وذكر أن ميانمار استوفت الآن جميع معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتقوم بتكثيف جهودها الإنمائية من أجل بناء أساس للخروج المستدام من تلك الفئة. وينبغي أن يستند برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً إلى الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وأشار إلى الحاجة إلى التحوُّل والابتكار من أجل تعزيز الشراكات وتسريع وتعزيز وتوسيع الجهود الرامية إلى كفالة التنمية المستدامة للجميع.

88 - **السيد فارلي** (تركيا): قال إن ما يُقدَّر بمليوني طفل توفوا في أقل البلدان نموا في عام 2017، وهو ما يرجع بشكل رئيسي لأسباب يمكن الوقاية منها، مضيفاً أنه من المتوقع أن يرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر خلال العقود المقبلة. وينبغي لمثل تلك الوقائع أن تدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً وتضافراً من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المعقدة التي تحول دون التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وواصل كلامه قائلاً إنه ينبغي إيلاء تلك البلدان عناية خاصة في الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر في إطار خطة عام 2030. ورأى أن التحوُّل الهيكلي الشامل للجميع هو السبيل الأفضل نحو الرخاء، إذ أنه يرسي الأساس لإجراءات التصدي للبطالة وانعدام فرص العمل اللائق وانخفاض دخول الأسر المعيشية. وأشار إلى أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً تعزيز استراتيجياتها المتعلقة بتحويل الهياكل الاقتصادية، وتعزيز النمو الشامل للجميع والمنصف والمستدام، وخلق فرص العمل، وتعزيز نظمها المتصلة بالحماية الاجتماعية. وأفاد بأن غالبية تلك البلدان أحرزت تقدماً بالفعل في هذا الصدد عن طريق مراعاة برنامج عمل اسطنبول في خططها واستراتيجياتها الوطنية.

89 - وأكد أن كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب تُشكِّل أولوية لحكومته، التي قدَّمت بناء على ذلك 350 مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً منذ عام 2011. وأشار إلى أن تركيا أصبحت في عام 2018 واحدة من عدد قليل من البلدان التي حققت الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وذكر أن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة بغية تزويد أقل البلدان نمواً بسبل تمويل التنمية وزيادة قدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية العالمية. وأكد أيضاً ما للاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكارات وما للجهود الرامية إلى سد الفجوة التكنولوجية المتزايدة من أهمية فائقة لتحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان.

90 - واستطرد قائلاً إن مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا يساعد تلك البلدان على تعزيز قدراتها التكنولوجية وإدارة المسائل المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن المصرف يعزز أيضاً وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في قطاع التكنولوجيا. غير أن مصرف التكنولوجيا يعاني حالياً من نقص التمويل، كما أن الافتقار إلى الالتزامات بالتمويل المتعدد السنوات يجعل التخطيط الاستراتيجي مستحيلاً. ولذا يدعو وفد بلده جميع الشركاء في التنمية إلى مد مصرف التكنولوجيا بالتمويل الكافي والقابل للتنبؤ. وأكد أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة تعزيز جهودها من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول وخطة عام 2030 بغية كفالة القضاء على الفقر بحلول عام 2030.

91 - **السيد مالك** (الهند): اشار إلى عدم التكافؤ في حصة البلدان كافة من التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الذي شهده العالم على مدى العقود القليلة الأخيرة. وذكر أن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه تحديات تتصل بتعبئة الموارد والقدرات وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأنها أكثر عرضة لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية. وأشار إلى أن التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان غير الساحلية تعيق نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. فهي لا تواجه فقط عقبات جغرافية تعيق التجارة، لكنها تجد أيضاً صعوبة أكبر في جذب الاستثمارات العامة والخاصة بسبب ما يمكن تصوره من مخاطر في الاقتصاد الكلي ومخاطر تنظيمية وسوقية.

92 - وأكد أن بلده لا يزال ملتزماً تماماً بتقديم الدعم وتبادل خبراته مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وأفاد بأن بلده أسهم في الأعمال التحضيرية لعمليتي استعراض تنفيذ برنامجي عمل اسطنبول وفيينا، ولطالما أسهم في الشراكات الإنمائية التي تركز على بناء القدرات وتقديم المساعدة المالية وتنمية الهياكل الأساسية وتبادل الخبرات التكنولوجية من أجل تعزيز الاستدامة طويلة الأجل. وذكر أن بلده أنشأ صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة في عام 2017 وأنه التزم بتوفير 176 مليون دولار من خلال الصندوق على مدى العقد المقبل لتمويل مشاريع التنمية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار أيضا إلى الشراكة النشطة القائمة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا على هيئة صندوق استئماني مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة البلدان النامية. وأضاف كذلك أن الهند تقوم بتطوير علاقاتها مع بلدان نامية أخرى من خلال مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا ومنتدى الهند وجزر المحيط الهادئ للتعاون، وأنها ستشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. واختتم كلامه مشيراً إلى أن الهند أسهمت أيضاً في مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا.

93 - **السيدة كاربنتييه** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قالت إن التحوُّل الهيكلي الاقتصادي - أي نقل عوامل الإنتاج، ولا سيما الأرض والعمل ورأس المال، من الأنشطة والقطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة المنخفضتين إلى الأنشطة والقطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العاليتين - يتسم بالأهمية من أجل القضاء على الفقر وكفالة التنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية. واشارت إلى الحاجة الملحة إلى إحداث تحول اقتصادي جذري خصوصا في أقل البلدان نمواً، التي يتعين عليها زيادة قدراتها الإنتاجية بسرعة غير مسبوقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في سياق التحول الرقمي الراهن وإعادة التوجيه السريعة للإنتاج العالمي. كما يُتوقع من أقل البلدان نمواً الشروع في عملية تحويل اقتصاداتها انطلاقاً من نقطة بداية ضعيفة، مع تجنُّب الآثار المجتمعية والبيئية السلبية التي نجمت عن التنمية في البلدان التي اضطلعت بتلك العملية في وقت أسبق.

94 - وذكرت أن الأونكتاد أعد خلاصة وافية موجزة ويسيرة الاستعمال من التوجيهات السياساتية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استند فيها إلى عمله لصالح أقل البلدان نموا ومعها. وأفادت بأن تقرير أقل البلدان نموا لعام 2018 الصادر عن الأونكتاد طرح بشكل مقنع جدوى اتّباع نهج يركّز على سياسات ريادة الأعمال لإحداث تحول هيكلي في أقل البلدان نمواً. وينبغي لمثل هذه السياسات تعزيز الروابط بين المؤسسات التجارية بمختلف أحجامها ومراحل نموها وقطاعاتها من أجل كفالة تدفق مستدام للأفكار الجديدة. وأشارت إلى أن الأونكتاد دعا في تقريره إلى إيلاء اهتمام أكبر لتطوير سلاسل الإمداد المحلية، حيث أن ربط أقل البلدان نمواً بسلاسل القيمة العالمية لم يؤدِ إلى زيادة كبيرة في ريادة الأعمال على الصعيد المحلي. وينبغي لتلك البلدان التركيز على دعم رواد ورائدات الأعمال والمؤسسات التجارية القائمة على الصعيد المحلي في توفير منتجات وخدمات مبتكرة، وهو ما من شأنه أن ينتج أثراً مضاعفاً على امتداد الاقتصاد. وقالت إن الأونكتاد أشار في تقريره المماثل لعام 2017 إلى أن نمط

استخدام الطاقة في أقل البلدان نمواً يميل لصالح الأسر المعيشية وشدد على أهمية كفالة حصول الصناعة والزراعة والخدمات العالية القيمة على الطاقة بشكل كاف. وأضافت أن استخدام الطاقة استخداما منتجا يجعل الاستثمار في توليد الكهرباء وتوزيعها مجدياً من الناحية الاقتصادية.

95 - ومضت تقول إن استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا ينبغي أن يسفر عن نتائج محددة قابلة للقياس وتطلعية من شأنها أن تجدد الالتزام العالمي بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على ما تواجهه من تحديات. وأفادت بأن الأونكتاد، تحضيراً للاستعراض، دعم بالفعل مناسبات في أفريقيا وآسيا أتاحت فرصاً للنظر في التقدم المحرز حتى الآن وتحديد الأولويات الإقليمية للاستعراض.

96 - **السيدة لينكي هيب** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قالت إن بطء وتيرة التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا يبيّنه التراجع في النمو الاقتصادي وفي المشاركة في التجارة الدولية في البلدان النامية غير الساحلية. وتواجه تلك الدول صعوبات في النفاذ إلى الأسواق ليس فقط بسبب بعد المسافة التي تفصلها عن البحر، لكن أيضاً بسبب عدم قدرتها على استيفاء متطلبات معيار جودة الأسواق. وأكدت أهمية تسريع وتيرة التغير الهيكلي في تلك البلدان عن طريق نقل اليد العاملة من قطاعات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات الإنتاجية العالية، واتخاذ الإجراءات الضرورية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والابتكار وإدارة المعارف من أجل تمكينها من التمتع بالنمو الشامل للجميع والمستدام.

97 - وأفادت بأن اليونيدو ترمي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة على الصعيد الإقليمي من خلال الامتثال لقواعد التجارة الدولية وأنظمتها. وأشارت إلى أن اليونيدو تضطلع ببرنامج محدَّد لمساعدة الدول في تحقيق الامتثال لمعايير السلامة الدولية وشروط الجودة الضرورية لتصدير بعض المنتجات. وأضافت أن اليونيدو قدمت أيضاً خدمات نقل التكنولوجيا وأسدت المشورة السياساتية بشأن تعزيز الابتكار وبناء القدرات المؤسسية بغية كفالة التنافسية الصناعية.

98 - واسترسلت قائلة إن اليونيدو تساعد أيضاً البلدان النامية غير الساحلية في السعي إلى تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام والتغير الهيكلي والنمو الاقتصادي من خلال برنامجها للشراكة القطرية، الذي يُشكِّل مبادرة مبتكرة مصمَّمة للتعجيل بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وفقاً للأولويات الوطنية. وأشارت إلى أن أحد عناصر البرنامج يتضمن تعبئة الشراكات والموارد للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية التي حددتها حكومة البلد المعني. وأضافت أن اليونيدو اضطلعت أيضاً بدور رئيسي في إنشاء مجمعات صناعية في عدد من البلدان النامية غير الساحلية، فعززت بذلك قدرة تلك البلدان على اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل وتشجيع التعلُّم والابتكار التكنولوجيين. واختتمت كلامها مشيرة إلى أن اليونيدو ستواصل التعاون مع الشركاء في التنمية وسائر أصحاب المصلحة من أجل كفالة عدم ترك البلدان النامية غير الساحلية خلف الركب.

رُفعت الجلسة الساعة 17:45.